تقرير المؤتمر الدولي بشأن التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق واستغلال المحاجر

(ليفنغستون، 11 - 13 أيلول/سبتمبر 2018)

المرفق I

إعلان موسي أووا تونيا بشأن التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق واستغلال المحاجر والتنمية

نداء للعمل

انعقد المؤتمر الدولي بشأن التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق واستغلال المحاجر

في ليفنغستون في الفترة الواقعة من 11 إلى 13 أيلول/سبتمبر 2018 وافتتحه رئيس جمهورية زمبيا، فخامة الرئيس إدغار شغوا لونوغو.

أعرب المجتمعون عن تقديرهم العميق لحكومة زمبيا لاستضافتها هذا المؤتمر الدولي

الذي دعا إلى عقده مجموعة دول أفريقيا والكاريبي والمحيط الهادئ، والاتحاد الأوروبي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وحكومة زمبيا بدعم من البنك الدولي، الاتحاد الأفريقي، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، المنتدى الحكومي الدولي المعني بالتعدين والمعادن والفلزات والتنمية المستدامة، الوكالة الألمانية للتعاون الدولي، المركز الأفريقي لتطوير قطاع المعادن، مركز المعادن في الجنوب الأفريقي وشرق أفريقيا وجماعة بلدان المحيط الهادئ،

مذكرين بالحلقة الدراسية الأقاليمية المعنية بالمبادئ التوجيهية لتطوير التعدين على النطاق الصغير والمتوسط التي عُقدت في هراري في زمبابوي عام 1993 والتي شكلت الاجتماع الافتتاحي العالمي بشأن التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق الذي اعترف بأهمية مساهمة التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق في الاقتصادات الوطنية والريفية الإقليمية، وأقر بأن التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق يشكل صناعة متكاملة تماماً خلافاً للطبيعة المحصورة للتعدين على نطاق واسع،

ومؤكدين اعتراف مبادئ هراري التوجيهية بالدور المركزي للنساء في التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق ومساهمتهن فيه، وتحديد الحواجز التي تعيق مساهمتهن الفاعلة وإزالتها،

ومعربين عن أسفهم لكون تم توجيه مبادئ هراري التوجيهية إلى الحكومات ووكالاتها، واستبعاد أصحاب مصلحة رئيسيين آخرين، ما أدى إلى إبطاء تنفيذ التوصيات نتيجة عدم كفاية الموارد التقنية والمالية والبشرية لتفعيلها،

ومشيرين إلى المائدة المستديرة الدولية المعنية بالتعدين الحرفي التي أقيمت في واشنطن عام 1996 حيث أوصي باتباع نهج شمولي لرفع مستوى التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق من خلال شراكات أصحاب المصلحة المتعددين، وتمّ التوافق على جدول أعمال أشرك أصحاب مصلحة رئيسيين من أجل القيام بإجراء تعاوني بالشراكة مع حكومات ووكالاتها وشركات تعدين دولية، وذلك من أجل تحقيق تحوّل كلي للتعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق، لا سيما من خلال إضفاء الطابع النظامي للتعدين غير الرسمي،

ومؤكدين تقسيم المسؤوليات الواردة في جدول أعمال المائدة المستديرة الدولية حيث تتحمل الحكومات المسؤولية الرئيسية بشأن تحسين الشروط القانونية والتنظيمية للتعدين الحرفي، وضمان إنشاء المؤسسات الملائمة لتنفيذ هذه الولاية وتوفير التمويل الكافي لها، وحيث تدعم المنظمات غير الحكومية ورابطات التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق تحوّل التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق من خلال تعبئة عمال المناجم وتنظيمهم في مجموعات وتدريبهم من أجل تعبئة الموارد المالية وحماية البيئة، وحيث تحفز المنظمات المتعددة الأطراف التحوّل من خلال نشر أفضل الممارسات والخبرات في التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق ، وتمويل إصلاح السياسات والإجراءات المستهدفة في القطاع، بما في ذلك دعم برامج التمويل البالغ الصغر. وفيما لم يتم نص الأعمال المتوقعة لشركات التعدين الدولية بوضوح، كان يتوقع منها أن تدعم تحوّل التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق من أجل خفض التوترات الاجتماعية مع عمال المناجم المحليين والشعوب الأصلية،

ومذكرين بالحلقة الدراسية بشأن التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق التي أقيمت في ياوندي، الكاميرون عام 2002 والتي كان بيان الرؤية فيها صريحاً في دعوة الدول الأعضاء للمساهمة في الحد من الفقر بصورة مستدامة وتحسين سبل العيش في المجتمعات الأفريقية للتعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق بحلول عام 2015 وفقاً للأهداف الإنمائية للألفية،

ومؤكدين أن تدرج المقترحات الرئيسية للحلقة الدراسية بشأن التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق في أفريقيا من أجل إدماج استراتيجيات الحد من الفقر في سياسات التعدين، والتي تشمل سياسات التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق ، أن تدرج سياسات التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق في عملية ورقة استراتيجية الحد من الفقر مع ربط الصلات مع قطاعات ريفية اخرى، ووضع إطار استراتيجي لورقات استراتيجية الحد من الفقر، مع إقامة شراكات موسعة لتحقيق بيان الرؤية والتي تشمل مصارف ومؤسسات مالية دولية، إلى جانب مؤسسات أكاديمية وبحثية،

ومعترفين بالدور الهام المحدد في بيان الرؤية الخاص بالحلقة الدراسية بشأن التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق من أجل مبادرة التعدين ضمن المجتمعات المحلية والتعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق (CASM)، من أجل تحديد الأنظمة المتعلقة بأفضل الممارسات ونشرها، تحديد الموارد المتوفرة لدعم التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق ، مراجعة الاستقصاءات الأساسية من أجل تقييم الصلة بـ"بيان رؤية ياوندي" في البلدان المختارة، والإعراب عن أسفهم لعدم استمرار مبادرة التعدين ضمن المجتمعات المحلية والتعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق بتأدية هذا الدور التنظيمي للتبادل الدولي للمعرفة بشأن التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق،

ومشيرين إلى نظام عملية كيمبرلي لإصدار شهادات المنشأ الذي وضع لاحقاً بالقرار رقم A/RES/55/56 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 2000 وأيده مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قراره رقم 1459 عام 2003 والذي دعم إنشاء نظام إصدار شهادة دولية للماس الخام،

ومذكرين بالرؤية الأفريقية للتعدين التي تبناها رؤساء الدول في مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الذي انعقد في شباط/فبراير 2009 في أعقاب اجتماع الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن تنمية الموارد المعدنية الذي انعقد في تشرين الأول/أكتوبر 2008، والتطلعات إلى استغلال شفاف ومنصف ومثالي للموارد المعدنية من أجل تعزيز نمو مستدام وتنمية اجتماعية اقتصادية واسعة النطاق وبشكل خاص، إعادة التأكيد على إمكانية التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق من أجل تحسين سبل العيش في الريف، وتحفيز تنظيم المشاريع بطريقة مسؤولة اجتماعياً، وتعزيز التنمية المحلية والوطنية المتكاملة إلى جانب التعاون الإقليمي،

ومشيرين إلى إطار العمل لتنمية قطاع الموارد المعدنية في بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ الذي أيدته لجنة سفراء مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ عام 2011، والذي اقترح إجراءات لتعزيز قدرات مؤسسات التعدين العامة، وضع نظم معلومات خاصة بالتنقيب عن المعادن ومعلومات جيولوجية علمية، تطوير قطاعات أنشطة التعدين الصغيرة والمتوسطة النطاق، الخفض من الآثار الاجتماعية والبيئية السلبية، تحسين الهياكل الأساسية في مجالي الطاقة والنقل ذات الصلة بالتعدين، تعزيز التصنيع القائم على المعادن وتنويع اقتصادات بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، إلى جانب الإشارة إلى الإطار التعاوني بين مجموعة بلدان أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ من أجل تنمية القطاع الخاص في بلدان هذه المجموعة والذي يحدد استراتيجية لمساعدة المؤسسات التجارية الصغيرة في توفير إمكانية وصول محسنة إلى التمويل ودعم الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي،

ومذكرين بإعلان لوساكا الصادر عن القمة الاستثنائية للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى (ICGLR) بشأن مكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية في منطقة البحيرات الكبرى الذي انعقد في لوساكا، زمبيا عام 2010 وأرسى نهجاً شاملاً للحد من الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية من خلال (1) آلية إقليمية لإصدار شهادات، (2) مواءمة التشريعات الوطنية، (3) قاعدة بيانات إقليمية بشأن تدفقات المعادن، (4) إضفاء الطابع الرسمي على قطاع التعدين الحرفي، (5) الترويج للمبادرة الخاصة بشفافية الصناعات الاستخراجية (EITI) و(6) آلية الإبلاغ،

إعادة ذكر أن إعلان لوساكا يؤيد توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) المتعلقة ببذل العناية الواجبة لكفالة التحلي بالمسؤولية في سلاسل توريد المعادن من المناطق المتضررة من النزاعات والمناطق الشديدة الخطورة، على أنها شاملة للمبادرة الإقليمية لمكافحة الاستغلال غير المشروع للموارد الطبيعية

ويدعو الشركات التي تتزود بالمعادن من منطقة البحيرات الكبرى لأن تمتثل بالأدوات الست للتوجيهات،

ومشيرين إلى المادة 1502 من قانون النائبين دود وفرانك في الولايات المتحدة والمبادرات اللاحقة لمكافحة المنازعات المسلحة المرتبطة بتجارة المعادن في منطقة البحيرات الكبرى،

ومشيرين إلى توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (OECD) المتعلقة ببذل العناية الواجبة لكفالة التحلي بالمسؤولية في سلاسل توريد المعادن التي توفر إطاراً للشركات من أجل تحديد مخاطر المساهمة في تمويل النزاعات وتخفيفها، وانتهاك حقوق الإنسان، والفساد وغسل الأموال في سلسل التوريد الخاصة بها، إلى جانب ملحق يدعو جميع أصحاب المصلحة إلى دعم تهيئة فرص اقتصادية وإنمائية لمحترفي التعدين الحرفي والصغير النطاق،

ومذكرين باتفاقية مينماتا بشأن الزئبق وهي معاهدة عالمية لحماية صحة الإنسان والبيئة من التلوث بالزئبق من صنع الإنسان والتي تطلب من الأطراف الذين يقومون بأنشطة تعدين الذهب الحرفي والصغير النطاق أن يضعوا خطط عمل وطنية من أجل خفض استخدام الزئبق والقضاء على استخدامه حيثما يكون ذلك ممكناً، وتنفيذ خطوات لإضفاء الطابع الرسمي على التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق أو تنظيمه، وبناء قدرات تقنية لتحقيق أهداف المؤتمر،

ومشيرين إلى قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم A/RES/70/1 الصادر في 25 أيلول/سبتمبر 2015 حيث تبنى 193 بلداً من الأمم المتحدة 17 هدف تنمية مستدامة يتضمن 169 هدفاً "لتحويل عالمنا" كجزء من خطة التنمية المستدامة لعام 2030،

ومشيرين إلى التوصية الوزارية للجنة التقنية المتخصصة الأولى للاتحاد الأفريقي المعنية بالتجارة والصناعة والمعادن التي اجتمعت في أديس أبابا، إثيوبيا عام 2016 من أجل لفت الانتباه إلى أهمية المعادن المساهمة في التنمية، مصدرة أربع توصيات تستهدف القطاع وهي، (أ) ينبغي بالدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية أن تقدم التقارير على أساس سنوي أو كل سنتين بشأن التقدم الذي أحرزته في تنفيذ جدول الأعمال الخاص بالمعادن المساهمة في التنمية ؛ (ب) ينبغي بالدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية أن تأخذ بالاعتبار منح الأولوية لقطاع المعادن المساهمة في التنمية؛ (ج) ينبغي الإشارة إلى المعادن والمواد المنخفضة القيمة (LVMM) على أنها معادن مساهمة في التنمية في أطر السياسات الإقليمية والاستراتيجيات الوطنية للتنمية؛ و(د) ينبغي بالدول الأعضاء والجماعات الاقتصادية الإقليمية أن تضع سياسات وبرامج فاعلة تدعم المشاركة الفعلية للمرأة في قطاع المعادن المساهمة في التنمية، في جملة أمور أخرى،

ومشيرين إلى تبني اللائحة التنظيمية للاتحاد الأوروبي التي تحدد الالتزامات الواجبة على مستوردي القصدير والتنتالوم والتنغستن وخاماتها والذهب في سلاسل التوريد، القادمة من المناطق المتضررة من النزاعات والمناطق الشديدة الخطورة، وذلك استناداً إلى توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة ببذل العناية الواجبة لكفالة التحلي بالمسؤولية في سلاسل توريد المعادن من المناطق المتضررة من النزاعات والمناطق الشديدة الخطورة، والترحيب بالتدابير المرافقة للائحة التنظيمية التي تهدف إلى تعزيز التعاون بين البلدان المنتجة والبلدان المستهلكة، بما في ذلك من خلال مشاريع مشتركة بشأن التعدين المستدام والإدارة الرشيدة، والاعتراف بخاصية التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق،

والاعتراف بتنوع السياقات التي يتواجد فيها التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق، والصعوبات الاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها البلدان النامية، بما في ذلك التحديات الإنمائية الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية التي لديها أوجه ضعف وسمات خاصة بها مرتبطة بحجمها الصغير وبعدها وضيق قاعدة الموارد والصادرات فيها وتعرضها للتحديات البيئية العالمية والصدمات الاقتصادية الخارجية،

والاحتفال بالإسهام الكبير للتعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق في سبل عيش الأفراد، إلى جانب الأسرة والاقتصادات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية، والأثر الضخم الذي لا يمكن إنكاره للتعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق في الحد من الفقر والتنمية الاقتصادية على جميع المستويات،

والإعراب عن الأسف إذ منذ انعقاد حلقة هراري الدراسية الافتتاحية والتصريح بعدة إعلانات، تستمر التحديات التي تمنع التحقيق الكامل لإمكانية التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق عن المساهمة بالتنمية المستدامة.

البيان

في ضوء الترحيب بالتقدم المحرز والتحديات المستمرة وفرص التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق واستغلال المحاجر التي لم تتحقق حتى الآن،

نحن، أصحاب المصلحة المتعددين المشاركين في المؤتمر الدولي بشأن التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق واستغلال المحاجر والمجتمعين في لينفنغستون، زمبيا في الفترة من 11 إلى 13 أيلول/سبتمبر 2018، نعيد تأكيد مركزية التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق فيما يتعلق بسبل العيش المعززة وخلق فرص العمل والحد من الفقر والتنمية المستدامة.

بالتالي، واستناداً إلى الاعتبارات المذكورة أعلاه، فإننا بهذا:

القضايا العامة

نؤكد أن العاملين في التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق وفي المحاجر يجب أن يكونوا في صلب الجهود المبذولة لتحويل التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق، وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى الاعتراف بالمبادرة والقيادة التي أثبتها عمال المناجم وممثلوهم؛ الإصغاء فعلياً إلى كافة القضايا والمشاغل والاقتراحات المثارة والسعي إلى فهم الحقائق على أرض الواقع؛ والقضاء على أي لغة وحديث وسلوك يزيد الإساءة إلى الوصمة المرتبطة بالتعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق؛ والعمل بطريقة تمكن عمال المناجم من رسم رؤيتهم الخاصة بالتطور.

إضفاء الطابع الرسمي

نعترف بأن أي مجتمع يريد تحقيق أقصى قدر من التأثير الإيجابي للنشاط الاقتصادي، بما في ذلك التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق، يجب أن يتسم هذا النشاط بالطابع الرسمي وأن يكون مسؤولاً وحسن الإدارة.

كما نرحب بكافة الجهود المبذولة لسد الثغرة بين الحقائق الحالية والرؤية في مجال السياسات، وندعو الحكومات إلى وضع أطر قانونية وتنظيمية خاصة بالسياق للتعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق والتي تقيم التوازن بين المصالح المشروعة لجميع أصحاب المصلحة، مشددين على أن جميع أصحاب المصلحة يجب أن يتحملوا نصيبهم من المسؤولية في هذه العملية.

أطر قانونية وتنظيمية خاصة بالسياق للتعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق

كذلك، نأسف لكون العديد من البلدان لا يملك أحكاماً في القوانين والسياسات تفرّق الأعمال الحرفية عن التعدين على نطاق ضيّق ومتوسط واستغلال المحاجر، وتترتب عليها نتائج، مثل فرض القيود على حجم الامتيازات ومستويات الإنتاج وحيازة معدات التعدين التي تمنع التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق من التحوّل، وندعو الحكومات إلى اتخاذ تدابير تميّز بين مختلف مستويات التعدين، وتتبنى 'منظوراً إنمائياً' يدعم تحوّل التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق ولا يشكل عبئاً مفرطاً.

كما نعترف بالحاجة لأن تشمل حقوق التعدين للتعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق حقوق تحويل وتحسين امتيازات التعدين، حقوق التجديد المتتالي للترخيص، حقوق الامتياز الحصري، إمكانية دخول الأراضي بهدف الاستكشاف والاستخراج والمعالجة، حقوق معالجة المعادن وحقوق إمكانية الدخول إلى الأسواق وبيع المنتجات بسعر السوق، وندعو الحكومات ووكالاتها إلى الاضطلاع بولايتها التشريعية والرقابية من أجل تحقيق بيئة قانونية للتعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق تكون قائمة على الحقوق.

تعميم مراعاة المنظور الجنساني

نرفض المفهوم القائل بأن التعدين هو نشاط يضطلع به الرجال فقط ونعترف بأن عدداً كبيراً من النساء يشارك في كافة جوانب السلسلة القيمة للتعدين.

ونلزم أنفسنا وندعو جميع اصحاب المصلحة إلى ايجاد المزيد من السبل للنساء كي يشاركن في أعمال التعدين ويفدن منها وأن يتم تمكينهن من التعدين وسلاسل القيمة الخاصة به، بما في ذلك إزالة أية حواجز هيكلية أساسية وثقافية واجتماعية واقتصادية.

إدماج التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق في خطة التنمية

نرحب بالتركيز المتزايد للحكومات وإدارة التعاون من أجل التنمية على التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق، ومع ذلك ندعو إلى توفير التزام أكبر لموازاة مستوى وأهمية التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق مع التنمية.

ونقر بالحاجة إلى التزام مستمر بتنمية التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق وندعو الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية وإدارة التعاون من أجل التنمية لأن يعكسوا أهمية التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق في جداول الأعمال والسياسات والخطط الدولية والإقليمية والوطنية، كما ندعو الحكومات إلى إثارة هذه الأهمية مع الشركاء الممولين والتقنيين.

المعادن المساهمة في التنمية

نؤكد توصية برنامج المعادن المساهمة في التنمية الذي وضعه الاتحاد الأوروبي ودول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ للإشارة إلى المعادن والمواد التي يتم استخراجها ومعالجتها وتصنيعها واستخدامها محلياً بصورة رئيسية كمعادن مساهمة في التنمية في الصناعات مثل البناء والتصنيع والبنى التحتية والحرف اليدوية والزراعة، وذلك نتيجة إسهامها الكبير في الاقتصادات المحلية والوطنية والإقليمية وإمكانات التحوّل الهيكلي للأمم النامية.

ونقر أيضاً بأن دور المعادن المساهمة في التنمية في مجال التنمية المستدامة ليس مقدراً مسبقاً ويتطلب بذل جهود متضافرة من جميع اصحاب المصلحة من أجل التغلب على التحديات البيئية والاجتماعية والعمالة وتحديات أخرى، وأن كافة المعادن هي ذات صلة بالتنمية في دعمها سبل عيش العاملين بالتعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق.

كما نأسف لكون الحديث والعمل السابقين للمؤتمرات الدولية لم يكونا شاملين للمجموعة الكاملة من المعادن والمواد التي يتم استخراجها بالتعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق، وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى ضمان عدم إهمال أي جانب من قطاع التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق.

تمثيل عمال المناجم ودعمهم

نحث جميع أصحاب المصلحة على ايجاد أرضية مشتركة بشأن كيفية تبسيط نظم إدارة قطاع التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق ودعمه، والتأكيد على ضرورة تمثيل عمال المناجم ودعمهم من قبل منظماتهم.

كما نشجع المنظمات الممثلة للتعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق والرابطات ومنظمات تنمية الأعمال التجارية على الاستثمار في تنمية مهارات أعضائها وعناصرها المكونة في الأعمال التجارية والتقنية والتشغيلية.

كذلك نطالب إدارة التعاون الدولي من أجل التنمية والحكومات بأن تستثمر في بناء القدرات بالمهارات اللازمة للقيام بالأعمال الحرة وتحليل الأسواق وتشجيع الاستثمار والمهارات التكنولوجية والجيولوجية وإدارة المناجم والمحاجر، والبيئة والصحة والسلامة ومعالجة العلاقات في المجتمعات المحلية والتظلم وحقوق العمل ومهارات عملية أخرى تمكن قطاع التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق.

إدارة البيانات

نعترف بأن جمع البيانات الدقيق والشفاف والتحليل بشأن التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق يساهمان في تحسين المعرفة والمساءلة والدعم الأكثر فاعلية لعمال المناجم.

ونحث الحكومات ومؤسسات البحوث والتدريب والقطاع الخاص والمجتمع المدني على التعاون في جمع البيانات وتبادلها، بما في ذلك المساهمة في إنشاء قواعد بيانات مفتوحة وإدراج التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق في إحصاءات

واستقصاءات عامة واستخدام البيانات لتحسين وضع السياسات العامة والشفافية.
كما نشير إلى قيمة البيانات المجمعة من قطاع التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى الحرص على أن يتم تبادل البيانات بإنصاف.

التمويل الشامل

نؤكد أن عدم التمكن من الوصول إلى منتجات مالية ميسورة ومكيفة يشكل عائقاً رئيسياً غالباً ما يشير إليه قطاع التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق ويؤدي إلى الركود وتخلي المشاريع التجارية في قطاع التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق في نهاية الأمر.

ونحث جميع أصحاب المصلحة على تحسين إمكانية الحصول على منتجات مالية ميسورة ومكيفة لقطاع التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق، مثلاً من خلال استثارة حفز المؤسسات المالية بشأن إمكانات قطاع التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق في مجال التنمية والأعمال التجارية، ومن خلال تسهيل توفير ضمان ائتمانات في الشراكة مع المؤسسات المالية الخاصة والعامة، ومن خلال تشجيع تبادل المعرفة.

كما نعترف بضرورة أن تمنح الحكومات حقوق التعدين لقطاع التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق بما يناسب المدة والحجم والإنتاج بين جملة أمور أخرى، وذلك لكي تجيز استخدامها كضمان للحصول على الائتمانات.

حماية البيئة

نعترف بأن صحة البيئة الطبيعية هي أساسية لسبل عيش الجميع وصحتهم، بما في ذلك العاملين في قطاع التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق ومجتمعاتهم المحلية، وأن ممارسات التعدين التي تحافظ على سلامة الأنهر والمحيطات والغابات هي ذات أهمية بحد ذاتها وهامة لخدمات النظم الإيكولوجية مثل حطب الوقود والأغذية ومياه الشرب النظيفة.

ونعترف بأن الموسمية أدت بعمال المناجم والمزارعين إلى ممارسة كلا الزراعة والتعدين كجزء من استراتيجيات تنوع سبل العيش، وأن الآثار البيئية للتعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق تشكل جزءاً من الأبعاد التراكمية للتأثير في مناطق وجود الموارد.

لذا، نحث عمال المناجم ورابطاتهم التمثيلية على بذل أقصى جهودهم لتفادي الضرر البيئي الذي تتسبب به أعمال استخراج المعادن والمواد ومعالجتها والاستفادة منها واستخدامها، وتقليل هذا الضرر إلى أدنى حد، لا سيما الضرر الناتج عن استخدام مواد كيميائية في المعالجة مثل الزئبق.

كما نحث الحكومات على تعزيز الإشراف الفاعل والنظم المتساوقة للتعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق من أجل حماية البيئة، ونحث جميع أصحاب المصلحة على تأدية دورهم في المحافظة على سلامة النظم الإيكولوجية من أجل الأجيال المقبلة.

الصحة والسلامة

نعترف بأن الافتقار إلى المعرفة والمواصفات والتحكم في الصحة والسلامة يؤثر على العاملين في قطاع التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق وعلى أسرهم ومجتمعاتهم المحلية، وندعو أصحاب المصلحة، لا سيما العاملين والمنظمات التي تمثلهم وأصحاب

المناجم والحكومات إلى مضاعفة جهودهم للحد من حالات الوفاة والإصابات والأمراض وذلك من خلال بناء القدرات والضوابط المناسبة والإشراف التنظيمي الذي يعزز الممارسات الجيدة في التعدين واستغلال المحاجر.

عمل الأطفال

نعترف بأن عمل الأطفال ووجود الأطفال في مواقع المناجم والمحاجر يمكنه أن يثير شواغل خطيرة متعلقة بحقوق الإنسان، وتمشياً مع اتفاقيتيّ منظمة العمل الدولية رقم 138 و182 اللتين تنصان على أن العمل الذي يؤديه أشخاص دون الـ18 من العمر يجب ألا يعرّض التعليم أو التنمية الاجتماعية أو الأخلاقية أو البدنية للخطر.

ونؤكد ضرورة مكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال مع الأخذ بالاعتبار تعقد القضية وتنوع الحالات حيث يكون الأطفال متواجدين في موقع تعدين أو محاجر، إلى جانب عوامل مثل العمر، وما إذا كان الطفل مرافقاً من أحد والديه، وفترة تواجده في الموقع، وما إذا كان الطفل يعمل، وإذا كان الأمر كذلك، نوع العمل وساعات العمل.

النزاعات وحقوق الإنسان في سلاسل توريد التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق

نعترف بأن مخاطر تمويل النزاعات وانتهاك حقوق الإنسان يمكنها أن تؤثر على سلسلة توريد المعادن.

لذا، نكرر أن الدور الأساسي للحكومات يكمن في حماية حقوق الإنسان كما هو منصوص عليه في المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وندعو القطاع الخاص الوطني والإقليمي والدولي إلى الحرص على ألا يساهم الإنتاج وممارسات المصادر في التسبب بالضرر بحقوق الإنسان أو بالنزاعات وتمويلها، وذلك من خلال تنفيذ الصكوك مثل توجيهات منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة ببذل العناية الواجبة في كافة سلاسل توريد المعادن.

ونسلم بضرورة موازنة المصالح المشروعة لجميع أصحاب المصلحة، لا سيما أضعف أعضاء سلاسل التوريد وندعو جميع أصحاب المصلحة إلى مضاعفة جهودهم لضمان تقاسم أعباء بذل الجهود بشكل منصف من أجل إنشاء سلاسل توريد مسؤولة وتوفير دعم فاعل لقطاع التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق، وذلك من أجل إتاحة فرص اقتصادية وإنمائية.

إدراج التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق في سلاسل التوريد المحلية والوطنية والإقليمية والدولية

نؤكد أن عدم إضفاء الطابع الرسمي على طول سلسلة التوريد بأكملها يعيق التنمية المستدامة لقطاع التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق، وندعو القطاع الخاص وأصحاب المصلحة المعنيين بسلسلة التوريد إلى العمل معاً من أجل تحقيق قطاع رسمي ومربح وشامل ومسؤول، وأن تهيئ الحكومات بيئة مؤاتية للأعمال التجارية.

تعزيز الشفافية في سلاسل توريد المعادن

نعترف بضرورة توافر الشفافية كأداة لتعزيز الثقة والمساءلة، وندعو القطاع الخاص المحلي والإقليمي والدولي

إلى وضع ممارسات شفافة على امتداد سلسلة التوريد، وندعو الحكومات إلى تحسين عمليات صنع القرار وإدارة العائدات ودعم المجتمع المدني المحلي من أجل تحويل الشفافية إلى مساءلة. كذلك، ندعو المنظمات الدولية مثل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية إلى بذل المزيد من الجهود من أجل شمل قطاع التعدين الحرفي والتعدين على نطاق ضيّق في إعداد التقارير مع الأخذ بالاعتبار خصائص القطاع.

-- ليفنغستون، زمبيا، 13 أيلول/سبتمبر 2018